

Statement of Iraq as coordinator of Transparency Measures

Agenda item 10 (f)

(10th MSP of the Convention on Cluster Munitions)

شكرا سيد الرئيس

في البداية اود ان اتقدم لكم ولفريقيكم ولوحدة دعم التنفيذ بالشكر على الجهود المضنية التي بذلتموها من خلال الإعداد والتحضير لهذا الإجتماع.

السيدات والسادة الحضور

بصفة العراق منسق تدابير الشفافية في إتفاقية حظر الذخائر العنقودية أود اليوم أن استعرض لكم لمحة عامة عن حالة تقارير الشفافية بموجب المادة السابعة من الإتفاقية.

كما تعلمون، إستناداً إلى المادة السابعة من الاتفاقية فإن جميع الدول الأطراف مُلزَمة بتقديم تقرير الشفافية الأولي في موعد لا يتجاوز 180 يوماً بعد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدولة الطرف، ثم يجب تحديث المعلومات المتضمنة في التقرير سنوياً من خلال تسليم تقرير الشفافية السنوي بحلول 30 أبريل من كل عام.

لغاية هذا اليوم، لا تزال ثمانية دول أطراف وهي كل من (كابو فيرد وجزر القمر والكونغو وغينيا ومدغشقر ورواندا وتوغو وساو تومي اند برنسيبي) لم تسلّم تقرير الشفافية الأولى بعد.

وفيما يخص تقارير الشفافية السنوية بموجب المادة السابعة، فمنذ بداية هذا العام حتى اليوم، سلمت 60 دولة طرف تقريرها السنوي وبمعدل 59% تقريباً من مجموع دول الأطراف، 35 دولة من هذه الدول سلمت تقريرها قبل الموعد النهائي المُحدد فيما سلمت 24 دول تقريرها بعد انتهاء الموعد المحدد. كما سلمت ثلاث دول غير أطراف وهي كل من جنوب السودان و كونغو و نيجيريا تقارير طوعية.

السيد الرئيس..

نود الإشارة هنا الى أهمية تقارير الشفافية في عمل اللجنة التنسيقية للإتفاقية، إذ يستند عمل المنسقين المواضيعيين في تقييم ودراسة تنفيذ إلتزامات الدول، على المعلومات والإحصاءات التي تُقدم في تقارير الشفافية. وبالتالي فإن التأخر في تقديم التقارير الشفافية أو عدم تقديمها سيؤدي الى تعثر عمل المنسقين وكذلك متابعة سير التقدم المحرز في تنفيذ أحكام الإتفاقية.

وفي هذا السياق، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأقدم الشكر والإمتنان لجميع الدول الأطراف التي سلمت تقارير الشفافية بموجب المادة السابعة ضمن المواعيد المحددة، كما أناشد الدول الأطراف التي لم تسلم بعد تقارير الشفافية السنوية أو الأولية أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

كما لاحظنا في تقييمنا أن أغلب الدول التي لم تُسلم تقرير الشفافية السنوي، هي الدول الأطراف التي ليس لديها إلتزامات معينة بموجب أحكام الإتفاقية، كونها لا تمتلك أية تحديثات أو إضافات على تقاريرها السنوية السابقة. ولدعم هذه الدول في الإمتثال لأحكام المادة السابعة من الإتفاقية، بإمكانها ببساطة الإكتفاء بملءء وتقديم صفحة غلاف نموذج تقارير الشفافية فقط.

السيد الرئيس..

ان الإجراء 44 من خطة عمل لوزان يُؤكد على أن الدول التي لديها إلتزامات بموجب المادة 3 أو 4 من الإتفاقية، ولم تسلم تقرير الشفافية سنوياً يتضمن التقدم المحرز في تنفيذ إلتزاماتها، يتوجب عليها ان تُقدم معلومات إلى جميع الدول الأطراف بأسرع وأشمل طريقة وأكثرها شفافية وإذا لم تقدم معلومات ذات الصلة لسنتين متتاليتين، يقوم الرئيس وبالتعاون مع المنسقين المواضيعيين المعنيين، بالمساعدة والإنخراط مع الدولة الطرف المعنية، وفي هذا السياق نود الإشارة الى ان 25 دولة طرف لديها إلتزامات بموجب المادة الثالثة والرابعة سلمت تقرير الشفافية، كما نعتنم الفرصة لتشجيع الدول التي لا تزال لم تسلم تقريرها القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة.

فيما يخص الإجراء 45 من خطة عمل لوزان، ناقشنا خلال اجتماعات ما بين الدورات مختلف الجوانب التي من الممكن تكييفها في نموذج التقارير الحالية لتتوافق مع خطة عمل لوزان. كما استمعنا الى آراء الدول الأطراف بهذا الشأن، وفي هذا السياق اود الاشارة الى ان مهمة إستكمال المناقشات وتنفيذ الإجراء 45 ستنتقل الى إجتماع الدول الأطراف الحادي عشر، ومن خلال التعاون والتنسيق مع المنسق القادم للتدابير الشفافية. وفي هذا السياق نرحب بأية مقترحات وآراء من قبل الدول او المنظمات بشأن العناصر التي يتعين تكييفها ضمن استمارات الإبلاغ بموجب المادة السابعة تماشياً مع خطة عمل لوزان.

شكراً لكم سيد الرئيس.